E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.1/2021/3(Part V)
3 December 2020
ORIGINAL: ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الإحصائية
الدورة الرابعة عشرة
دورة افتراضية، 10-11 شباط/فبراير 2021

البند 4 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المنفَّذة في مجال الإحصاء

أنشطة اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية

مذكرة من الأمانة التنفيذية

تحيل الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى اللجنة الإحصائية تقرير اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية عن اجتماعها الثالث، الذي حمل عنوان "ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية للمنطقة العربية". وعُقد هذا الاجتماع في الرياض، المملكة العربية السعودية، يومي 21 و22 كانون الثاني/يناير 2020، باستضافة من الهيئة العامة للإحصاء وبالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

وحضر الاجتماع ممثلون عن عشر دول أعضاء في الإسكوا، وعددٌ من الخبراء وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية، ناقشوا الأولويات الإقليمية والتحديات التي تواجه التحديث المفاهيمي لنظام الإحصاءات الاقتصادية في ضوء السياسات العالمية الناشئة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتبادَل أعضاء اللجنة المعلومات بشأن المبادرات القائمة على المستويَين الإقليمي والدولي والمتعلقة بمصادر البيانات الجديدة والتطبيقات الناجحة وتحديث البُنى التحتية الإحصائية، واستعرضوا أمثلة من أستراليا وأمريكا اللاتينية وكندا والمملكة العربية السعودية. واطّلع المشاركون أيضاً على عمليات حوكمة الإحصاءات الاقتصادية على المستوى الإقليمي، وقدموا توصيات بشأن تفعيلها لتصبح أكثر تشاركية وكفاءة.

ورُفعت نتائج اجتماع اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية إلى اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين، التي عُقدت في نيويورك في آذار/مارس 2020. واللجنة الإحصائية في الإسكوا مدعوة إلى أخذ العلم بتقرير الاجتماع والنظر في اعتماد التوصيات الواردة فيه.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	4-2	3
ألف- التوصيات المتعلقة بأولويات السياسات الإقليمية	4-3	3
باء- التوصيات الموجَّهة للدول لدعم تنفيذ نظام الإحصاءات الاقتصادية		4
جيم- التوصيات الموجَّهة إلى الوكالات الإقليمية والدولية والجهات المانحة لدعم تنفيذ نظام الإحصاءات الاقتصادية في الدول		5
ثانياً- مواضيع المناقشة	32-5	6
ألف- الجلسة الأولى	13-5	6
باء- الجلسة الثانية	24-14	8
جيم- الجلسة الثالثة	29-25	10
دال- الجلسة الرابعة	32-30	12
ثالثاً- تنظيم الأعمال	39-33	13
ألف- الزمان والمكان	33	13
باء- الافتتاح	38-34	13
جيم- الحضور	39	14

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين	15
المرفق الثاني- نتائج الاستبيان	19

مقدمـة

1- أنشِئ في الدورة الخمسين للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية. وطلبت الدورة عقد اجتماعات إقليمية لمناقشة التحديثات المخطط لها حالياً لنظام الإحصاءات الاقتصادية، من خلال البحث في مجالات التنمية ذات الأولوية والثغرات، بما يشمل دمج مقاييس أوسع نطاقاً للتقدم في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وطلبت اللجنة أن ينظر فريق أصدقاء الرئيس في حالة حوكمة الإحصاءات الاقتصادية، وما إذا كانت البُنى التحتية الإحصائية التي تدعم نظام الإحصاءات الاقتصادية كافية لتلبية الطلب المتزايد على نظام للإحصاءات الاقتصادية يتّسم بحسن الاستجابة والشمول. كما طلبت من الفريق تقديم تقرير للجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في دورتها الحادية والخمسين. وفي هذا السياق، نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية، استضافتها الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية في الرياض، يومَي 21 و22 كانون الثاني/يناير 2020. وكانت الإسكوا قد صمَّمت استبياناً أرسلته للبلدان الأعضاء عبر الإنترنت، للحصول على ردودها بشأن القضايا المطروحة قبل شهر من تاريخ الندوة، وتُعرض نتائجه في المرفق الثاني لهذا التقرير.

أولاً- التوصيات

2- اختُتمت الندوة الرفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية بمجموعة من التوصيات، في ضوء نتائج المداولات والجلسات المفتوحة ومناقشات مجموعات العمل الثلاث. وتعلّقت التوصيات بما يلي: (أ) أولويات السياسات الإقليمية؛ (ب) التحديث والتحول المؤسسي للنُظُم الإحصائية الوطنية؛ (ج) دور المنظمات الإقليمية والدولية والجهات المانحة.

ألف- التوصيات المتعلقة بأولويات السياسات الإقليمية

3- أوصت الندوة بالتركيز على الأولويات الإقليمية التالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المنطقة العربية متنوعة في مستويات التنمية، وأنّ أولويات السياسات الإقليمية تتوافق مع السياسات العالمية الناشئة لمواكبة خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

(أ) الاقتصاد غير الرسمي في الحسابات القومية لمقياس شامل للناتج المحلي الإجمالي؛

(ب) الرفاه الاقتصادي وعدم المساواة، مع التركيز على الحسابات الجهوية/المناطقية، ورأس المال البشري، وتحليل توزيع مؤشرات الاقتصاد الكلي (الدخل والنفقات والعمالة والأصول والوصول إلى الخدمات)؛

(ج) التغيُّر الاجتماعي-الديمغرافي، مع التركيز على الهجرة والنزوح؛

(د) الرقمنة والعولمة، مع التركيز على التجارة الإلكترونية، وسلاسل القيمة العالمية، ودور الشركات المتعددة الجنسيات، وجداول المدخلات والمخرجات الوطنية والإقليمية، وتبادل بيانات التجارة الخارجية ومعالجة التباينات في هذه الإحصاءات؛

(هـ) الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة، والإحصاءات المتعلقة بتغيُّر المناخ والكوارث، وحسابات الطاقة والمياه (SEEA).

4- لكل من الأولويات الإقليمية المختارة من الأولويات العالمية، ينبغي معالجة القضايا مع التركيز على أهمية الدعم القانوني، وتوفير الموارد البشرية والمالية، والمساعدة التقنية، وبناء الثقة في نظام إحصائي متكامل كي يقوم بدور أساسي وبالسرعة المطلوبة في تلبية الطلبات من مستخدمي البيانات من خارج النطاق التقليدي للإحصاءات الاقتصادية فيما يتعلق بالسياسات العالمية وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

باء- التوصيات الموجَّهة للدول لدعم تنفيذ نظام الإحصاءات الاقتصادية

(أ) توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدَمة في الإحصاءات الاقتصادية على مستوى البلد، وتوحيد أدلة الترميز والتصنيفات في السجلات الإدارية، لتحقيق التكامل عبر النظام الإحصائي الوطني وضمان قابلية المقارنة زمنياً وبين البلدان؛

(ب) مواكبة التكنولوجيا الحديثة في تطوير العمليات الإحصائية لتحسين استخدام البيانات الإدارية، والسجلات المتكاملة، ومصادر البيانات الجديدة، والبيانات الضخمة، وربط البيانات الجزئية، والترميز الجغرافي، والمنصات لتبادل البيانات المفتوحة؛

(ج) تطوير وتأهيل البنية التحتية للأجهزة الإحصائية، لضمان سرية البيانات؛

(د) تطوير التجارب والاختبارات لإحصاءات اقتصادية جديدة، من خلال حاضنات لفِرق تشمل أعضاء من النظام الإحصائي الوطني؛

(هـ) تعزيز قدرات العاملين في المجالات الإحصائية الجديدة؛

(و) تحديث التشريعات لتعكس إحصاءات التطورات الجديدة لضمان الاستخدام الأفضل للبيانات؛ والطلب من القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات التعاون بشأن تبادل البيانات، مع ضمان السرية؛

(ز) تطوير أُطر ضمان الجودة لمصادر البيانات المختلفة (على سبيل المثال، للبيانات الإدارية، وللبيانات الضخمة، إلخ)؛

(ح) إعطاء الأولوية لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية حسب احتياجات البلد، بدعم من الحكومة، وتبني الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية وآليات التنفيذ التي تعالج تلك المجالات الإحصائية الجديدة؛

(ط) تعزيز الشراكات والتواصل بين الوكالات الإحصائية الوطنية ومُنتِجي البيانات والمستخدمين من الوكالات الحكومية والقطاع الخاص، في إطار منظَّم ومؤسسي، لضمان ملاءمة الإحصاءات وللاستخدام الأفضل للبيانات المتاحة؛

(ي) إنشاء شبكة من الخبراء في الإحصاءات الاقتصادية والاقتصاديين والأكاديميين؛

(ك) التعاون مع الهيئات الأكاديمية لتحديث المناهج وضمان تخريج طلاب متخصصين بالتقنيات الحديثة؛

(ل) تعزيز الاتصال والتواصل من قِبل المكاتب الإحصائية؛

(م) دعوة الدول للمشاركة في فريق العمل واللجان المعنية بتحديث الإحصاءات الاقتصادية وتفعيل آليات مراجعة المبادئ التوجيهية.

جيم- التوصيات الموجَّهة إلى الوكالات الإقليمية والدولية والجهات المانحة لدعم تنفيذ نظام الإحصاءات الاقتصادية في الدول

(أ) الطلب من شعبة الإحصاء للأمم المتحدة والمجتمع الإحصائي الدولي بتحديث المبادئ التوجيهية والمنهجيات المتعلقة بالاقتصاد العالمي والرقمي ورأس المال الطبيعي والرفاهية ورأس المال البشري والتصنيفات الدولية؛

(ب) توفير الإرشادات والتوجيهات باللغة العربية؛

(ج) تقديم إرشادات حول أفضل الممارسات لاستخدام السجلات الإدارية ومصادر البيانات البديلة؛

(د) تكييف نظام الحوكمة على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، ليصبح أكثر مشاركة في مراجعة المبادئ التوجيهية والمنهجيات المتعلقة بالتطورات الجديدة في الإحصاءات الاقتصادية؛

(هـ) تطوير الشراكات والمبادرات من أجل حلول البيانات المبتكرة والدعم المتبادل بين الدول من خلال الشراكة متعددة البلدان، وإنشاء آلية إقليمية لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات بشأن نُظُم ومنهجيات التكنولوجيا الجديدة المناسبة للوضع الإقليمي؛

(و) التعاون في التجارب والاختبارات للإحصاءات الاقتصادية على أساس الأولويات المتفَق عليها؛

(ز) تطوير قدرة المكاتب الإحصائية في المنطقة العربية على مواكبة التطورات الجديدة في الإحصاءات الاقتصادية واستخدام مصادر البيانات الجديدة، بمشاركة الأكاديميين ومراكز البحوث؛

(ح) دعم قدرة البلدان التي تمر بأزمات على إعادة بناء النظام الإحصائي الوطني باستخدام مصادر بيانات بديلة، مع التدريب والمساعدة التقنية وتطوير البنية التحتية؛

(ط) الطلب من المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية والمركز الإحصائي الخليجي والمنظمات الإقليمية الأخرى التعاون وتنسيق دعمها في التدريب وبناء القدرات في مواضيع تحديث نظام الإحصاء الاقتصادي؛

(ي) دعوة البنك الإسلامي للتنمية للمشاركة مع الإسكوا في تطوير مشروع متعدد السنوات لدعم قدرات الدول العربية في مجال الإحصاءات الاقتصادية الجديدة، مثل المحاسبة عن سلاسل القيمة العالمية.

ثانياً- مواضيع المناقشة

ألف- الجلسة الأولى

5- هدفت الجلسة الأولى، وعنوانها "نظام سريع الاستجابة وذات صلة للإحصاءات الاقتصادية"، إلى تحديد ما يجعل نظام الإحصاءات الاقتصادية متجاوباً وذا صلة بأولويات السياسات العالمية والإقليمية الناشئة، مثل الرقمنة والعولمة والرفاه الاقتصادي وعدم المساواة والاستدامة وتغيُّر المناخ والتغيُّر الاجتماعي والديمغرافي والتحضر والتطوير التكنولوجي والقطاع غير الرسمي. وتناولت الجلسة كيفية مساهمة النُظُم الإحصائية الوطنية والإقليمية والعالمية في أولويات السياسات العربية والعالمية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

6- واستهل رئيس الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية الجلسة بالإشارة إلى رؤية المملكة العربية السعودية 2030، القائمة على مزيد من الانفتاح للمجتمع والاقتصاد السعوديَين، وتعزيز التنمية الإقليمية والإسكان، وتحسين الخدمات الحكومية، والدعوة إلى الحيطة المالية. وقد أقرت الرؤية الاحتياجات الإحصائية والالتزام بتحديث الاتصالات في مجال التطوير الإحصائي. وأشار إلى تحديات القياس المتعلقة بتجميع الحسابات الإقليمية/الجهوية، وإنتاج إحصاءات أكثر دقة وفي الوقت المناسب والمزيد من البيانات المفصلة، لقياس عدم المساواة وتحليل توزيع الثروة. وسلط الضوء على أهمية تعداد 2020 كأساس لجميع العمليات الإحصائية في الهيئة العامة للإحصاء في المستقبل، وأنه مهم لأنه يساهم في ربط المجتمع السعودي بسوق العمل. وتكمن المشكلة الحالية في إجراء عدد كبير من الاستطلاعات، والحاجة إلى التعاون مع الوزارات لبناء السجلات.

7- وبعد ذلك، أكد مندوب المملكة العربية السعودية على أهمية أن تعتمد الوحدات الإحصائية المنتجة للسجلات الإدارية في الأجهزة الحكومية المختلفة التعاريفَ والتصنيفات الإحصائية المعتمَدة، وإصدارها وفق دورية مناسبة لتستفيد منها الأجهزة المختلفة. ولفت مندوب عُمان إلى أن معظم الإحصاءات الاقتصادية تأتي في الغالب من القطاع الخاص، وليس من الحكومة، لذلك تكتسي الشراكة مع القطاع الخاص الذي يهيمن على الأسواق أهمية كبرى. وتناول مندوب المغرب الخبرة الإحصائية المغربية في الاقتصاد غير الرسمي وتبادُل المعرفة مع البلدان العربية في هذا المجال، وأكد على الحاجة إلى مزيد من التوجيه بشأن الرقمنة. وردَّ رئيس الهيئة العامة للإحصاء بأن جميع البيانات يجب أن يتم جمعها من القطاع الخاص، ليس فقط لخدمة الحكومة ولكن لخدمة المجتمع أيضاً.

8- وعرض السيد إيفو هافينغا، ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، معلومات أساسية عن مجموعة أصدقاء الرئيس المعنية بالإحصاءات الاقتصادية، وأولويات السياسات العالمية وتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية في أربعة مجالات مختلفة (إحصاءات الاقتصاد الكلي، وإحصاءات الأعمال والتجارة، وإحصاءات

الأسعار، وإحصاءات الأسر المعيشية)، لتلبية وإدارة الاتجاهات العالمية للتنمية المستدامة. وأشار إلى أنه لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يلزم تنفيذ إصلاحات مختلفة داخل الوكالات الإحصائية، منها الإصلاحات الإحصائية والمؤسسية والتحويلية. كما تطرق إلى الحاجة إلى أن يكون النظام الاحصائي أكثر مرونة واستجابة، واقترح خطوات لتنفيذ تلك التغييرات ضمن قيود، لا سيما التوثيق لتحسين عملية صنع القرار وتحديد الأولويات، والتشبيك لزيادة التعاون والتنسيق والتحدي من أجل أن يكون النظام أكثر ابتكاراً، وأخيراً إشراك النظام لاستغلال استجابة الخبرات.

9- وقدمت السيدة وفاء أبو الحسن، من الإسكوا، ملخصاً حول أولويات السياسات الإقليمية، ومتابعة توصيات اللجنة الفنية الاستشارية للإحصاءات الاقتصادية، والتي تتفق مع التوصيات الصادرة عن اللجنة الإحصائية للإسكوا في دورتها الثالثة عشرة، وأولويات السياسة العالمية لمجموعة أصدقاء الرئيس، مما يتيح توجيه العمل في المنطقة وفقاً للأولويات المحددة. وفي ضوء التحديث الإحصائي المقترح لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن التدابير الأوسع نطاقاً في الإطار المفاهيمي للإحصاءات الاقتصادية تتطلب توسيع نطاق الحسابات الأساسية لتشمل رأس المال البشري والطبيعي. كما عرضت نتائج المسح في ما يتعلق بتنفيذ التغيُّرات في نظام الحسابات القومية لعام 2008 في الدول العربية، وانخفاض نسبة التطبيق في معظم الدول، وثغرات البيانات في الهدفين 8 و9 من أهداف التنمية المستدامة، والتحديات والفرص المتعلقة بتطبيق تدابير أوسع نطاقاً، مع طمأنة الدول الأعضاء بشأن دعم الإسكوا المستمر للمكاتب الإحصائية الوطنية.

10- وقدم السيد عريف سليمان، من البنك الإسلامي للتنمية، متطلبات البيانات الاقتصادية للتنمية المستدامة. وعرض النموذج والخدمات التشغيلية للبنك، مع التركيز على فوائد البيانات والإحصاءات ودور ثورة البيانات في سياق الشركات ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف. وتم إدراج الأولويات الإقليمية للمشاريع التي تم تنفيذها مع البنك الإسلامي للتنمية لآسيا وأفريقيا، وتوقع أن تقدم الندوة رؤى حول أولويات المنطقة العربية.

11- وقدم السيد مختار الحسن من الإسكوا، من وجهة نظر مستخدمي البيانات في وضع السياسات الاقتصادية، عرضاً حول "الاحتياجات من البيانات الاقتصادية للسياسات الاقتصادية الإقليمية" وتطوير النماذج وتحسين السياسات، وتحديداً مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تُعدُّ إطاراً شاملاً للبيانات عبر النظام الاقتصادي والبيانات الإحصائية اللازمة لبناء المصفوفة. وقدم مثالاً على دعم الإسكوا للمملكة العربية السعودية بشأن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.

12- وساهم السيد بيتر فان دي فين، رئيس الحسابات القومية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بعرض عبر الإنترنت أوضح فيه أن الوقت قد حان لتوسيع إطار نظام الحسابات القومية لمراعاة الاستدامة والرفاهية، لأن مسائل السياسات أصبحت متعددة الأبعاد أكثر فأكثر (لا تتعلق فقط بتعظيم النمو الاقتصادي، بل أيضاً بدمج تغيُّر المناخ والشيخوخة). وتضمن العرض أمثلة على عمل المنظمة في هذا المجال، مثل استخدام "مؤشرات كيف هي الحياة"[1] ولوحة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وفي ما يتعلق بمتطلبات السياسات لوضع

(1) http://www.oecd.org/statistics/how-s-life-23089679.htm.

"الإنسان في المركز"، تم تطوير مقاييس أوسع لكل من لوحة الرفاهية الاقتصادية للأُسر[2]، والجوانب التوزيعية، والنتائج التجريبية للأنشطة المنزلية غير مدفوعة الأجر.

13- وناقشت ثلاث مجموعات في جلسات منفصلة الأسئلة الثلاثة التالية: (أ) هل تتلقى مكاتب الإحصاء الوطنية من مستخدمي الإحصاءات الاقتصادية الطلبات المتعلقة بمواضيع السياسة العالمية وما هي الأولويات الإقليمية؟ (ب) ما هي متطلبات السياسات الجديدة والآثار المترتبة على الإحصاءات والحسابات الجديدة في المنطقة العربية؟ (ج) هل هناك طلب على السياسات والمستخدمين لتدابير متكاملة وأوسع نطاقاً للتقدم في المنطقة العربية، والتي لا تصنف عموماً على أنها إحصاءات اقتصادية في المنطقة العربية؟ وجاء في ملخص المقرر لجلسة المناقشة أن الأجهزة تتلقى طلبات تتعلق بمواضيع السياسة العالمية من المستخدمين، ولكن مواجهة التحديات في تلبية احتياجات السياسات تتطلب دعماً قانونياً، وتوفير الموارد البشرية والمادية، وتلقي الدعم الفني وبناء الثقة، ووجود نظام إحصائي متكامل، وإنشاء وحدات إحصائية. وتضمنت أهم الأولويات أنشطة القطاع غير الرسمي، والتجارة الإلكترونية، وقضايا المساواة، والحسابات دون الوطنية، وقضايا التغيُّر المناخي، ولكن بطريقة محدودة. وذكرت مجموعة الهيئة العامة للإحصاء أنها تعمل بالتعاون مع كل نظير ضمن برامج رؤية 2030، ومعظمها متوافق مع أهداف التنمية المستدامة. كما قدم ممثل الهيئة مثالاً على التعاون الوثيق مع هيئة الأرصاد الجوية في ما يتعلق بإصدار مؤشرات التغيُّر المناخي والاستفادة من البيانات المتاحة.

باء- الجلسة الثانية

14- عُقدت الجلسة الثانية برئاسة السيد إيفو هافينغا، مساعد مدير شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، وتناولت التحوُّل المؤسسي، والأساليب الجديدة، والخدمات والأدوار: كيفية وجود نظام ملائم ومتجاوب للإحصاءات الاقتصادية.

15- وناقش المشاركون في هذه الجلسة كيف يمكن لنظام الإحصاءات الاقتصادية أن يكون أكثر استجابة وملاءمة لمتطلبات السياسات الجديدة من خلال التحوُّل المؤسسي، والبنية التحتية، والتكنولوجيا الحديثة، والأساليب والخدمات المطلوبة لتلبية الاحتياجات المتغيرة لواضعي السياسات والاقتصاديين. وركزت المناقشة على ما إذا كانت الأطر الحالية تدمج مصادر البيانات وطرقها الجديدة وتوفر البيانات الجزئية المتاحة لتلبية احتياجات واضعي السياسات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

16- وقدم السيد مايكل سميديس، من مكتب الإحصاءات الأسترالي، "المبادرات العالمية في استخدام مصادر وطرق جديدة للبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة وخدمات البيانات الجديدة المتعلقة بتبادل البيانات وربطها، بما في ذلك البيانات الجزئية والدور الجديد للأجهزة كمشرفين على البيانات". كما عرض العوامل المختلفة والمتغيرة في مشهد الإحصاءات الاقتصادية مثل ثورة البيانات، والقياسات الجديدة، وتكلفة الإحصاءات والطلبات الناشئة. وقُدمت أمثلة على البيانات الاقتصادية التي تم الحصول عليها من بيانات الماسح الضوئي للمعاملات لاحتساب مؤشرات الأسعار وجداول العرض والاستخدام والمدخلات والمخرجات ومدفوعات البطاقات الائتمانية عبر الحدود كمصدر بيانات لميزان المدفوعات وبيانات الرواتب. أما بنية منصة مجموعة العمل العالمية للبيانات الضخمة (GWG)، فهي هيكل مختلف. وتم تقديم بعض المنتجات الإحصائية الجديدة حول الحسابات الكلية مثل

(2) https://www.oecd.org/sdd/na/household-dashboard.htm.

نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وتوزيع الدخل وحسابات السياحة والصحة وحسابات العمل ومكوناتها الأربعة (الوظائف والأشخاص والحجم والمدفوعات). واختتم العرض بالأدوار الجديدة لمكاتب الإحصاء الوطنية، حيث البيانات هي خدمة، وأصل، ويمكن الوصول إليها، وآمنة وخاصة.

17- وقدم السيد عمر هاكوز، من الإسكوا، عرضاً حول "الحداثة ضمن إحصاءات اقتصادية متكاملة في المنطقة العربية". وركز في عرضه على متطلبات إنشاء نظام حديث ومتكامل، بما في ذلك نظام الحسابات القومية، كمرجع أساسي بالإضافة إلى سجل الأعمال الإحصائي، وتعديل منهجية جمع البيانات، وتطبيق أطر لضمان جودة البيانات، واستخدام جداول العرض والاستخدام لتقدير الناتج المحلي الإجمالي، وتنظيم تقويم متقدم لإصدار البيانات، والربط بين سجل الأعمال الإحصائي والسجلات الإدارية، والتنسيق بين مستخدمي البيانات ومنتجيها. والمطلوب مواصلة العمل لضمان الاتساق والترابط بين نظام الحسابات القومية، وميزان المدفوعات، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية، والإحصاءات القطاعية، والإحصاءات المالية. علاوة على ذلك، تم عرض منهجية لتنفيذ المسوحات الهيكلية مع مختلف مكونات المنهجية، وتقدير للقطاع غير الرسمي.

18- أما السيد عصام السماك، ممثل صندوق النقد الدولي، فقدم تجربة كندا في اعتماد مصادر وطرقاً جديدة للبيانات، مثل بيانات الماسح الضوئي لمؤشر أسعار المستهلك، والاقتصاد الرقمي، والاستعانة بمصادر خارجية، وتحليل مياه الصرف الصحي، وموازنة جداول العرض والاستخدام. وتناول الاقتصاد الرقمي وتأثيراته على الإنتاج واستخدام الأصول الخاصة والبيانات، مع مثال على قياس تأثير Airbnb على السوق الكندية، إلى جانب الخطوات التي اتخذتها هيئة إحصاء كندا للتغلب على التحديات. تم ذكر السيد السماك مزايا إضافية مثل التوقيت وانخفاض التكلفة، وكذلك القيود. وأخيراً، أعطى مثال أداة صندوق النقد الدولي بشأن موازنة جداول العرض والاستخدام.

19- واستكمل السيد ماجد سكيني، من الإسكوا، عرض المبادرات التي اتخذتها الإسكوا في استخدام مصادر وطرق جديدة لالتقاط البيانات في مجالات إحصائية اقتصادية مختارة، مثل استخدام بيانات الطقس والبيانات المتعلقة بجودة الطرق لتحليلات السلامة المرورية، واستخدام مصادر البيانات الإنسانية لتحليل وفهم سلوكيات اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة في لبنان، ودليل الهاتف للبيانات حول الأنشطة التجارية والعناوين والاتصالات، واستخراج البيانات الضخمة عبر المواقع الالكترونية (web scraping) للحصول على البيانات من مصادر متعددة ولتتبُّع أي تغييرات، وبيانات الماسح الضوئي التي يمكن استخدامها لعدة أغراض، مثل تحديد تعادلات القوة الشرائية ومتوسط الأسعار التفصيلية والتحليل الاقتصادي المتقدم.

20- وعرض السيد أحمد الفريد، من المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خدمات البيانات في دول مجلس التعاون الخليجي المتعلقة بمشاركة البيانات وتبادلها وربطها. وتناول المشروع المعنون "نهاية متكاملة لنهاية الحل الإحصائي (MRSA)" الذي يربط إلكترونياً بين المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمراكز الإحصائية الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف إنشاء قاعدة بيانات مركزية محدثة وعالية الجودة للإحصاءات الوطنية للدول الأعضاء على المستوى دون الإقليمي، حيث يتم تجميع البيانات وتبادلها ومعالجتها ونشرها إلكترونياً وبشكل آمن.

21- وقدم السيد جيوفاني سافيو، من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عرضاً عبر الإنترنت حول المبادرات المنفَّذة في استخدام المصادر والأساليب الجديدة للبيانات في منطقة أمريكا اللاتينية

والبحر الكاريبي، وفي استخدام الاستشعار عن بُعد لإجراء تصنيف مكاني للناتج المحلي الإجمالي والفقر وأهداف التنمية المستدامة الأخرى، واستخدام أداة استخراج البيانات الضخمة عبر المواقع الإلكترونية (web scraping) وأداة جوجل ترينذز للحصول على 10 إلى 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

22- وأشار ممثل عُمان إلى أن الجهاز الاحصائي توقف عن استخدام المسوح لجمع الأسعار. فقد طوّر الفريق العامل طرقاً لجمع الأسعار تلقائياً من المنافذ، ولكن ذلك تحقق بعد عدة سنوات من العمل والاختبار. من ناحية أخرى، أكد مدير المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية أنّ الجمع التلقائي يطرح أسئلة حول ما إذا كانت هناك مشكلة في الحصول على عينات تمثيلية في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وما إذا كان جمع البيانات مستداماً والبيانات موثوقة.

23- وناقش ممثل الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية في عرضه أولويات التحوُّل المؤسسي في المملكة، وكذلك الاستراتيجية التي تشمل دعم العملاء وبناء شراكات استراتيجية، والإنتاج الإحصائي بأحدث المعايير الدولية، والثقافة والمعرفة الإحصائية، واستخدام التكنولوجيا وبناء القدرات. كما عرض خطة العمل والإطار الزمني لتحقيق التحوُّل الاستراتيجي.

24- وخلال الجلسة، ناقشت ثلاث مجموعات التحول المؤسسي، والأساليب الجديدة، والخدمات والأدوار، وكيفية وجود نظام ملائم ومتجاوب للإحصاءات الاقتصادية. ويمكن تلخيص مواضيع المناقشات على النحو التالي: (أ) وضع مبادئ توجيهية ومنهجيات محدثة لمواكبة التطورات في الإحصاءات الاقتصادية؛ (ب) الإجراءات المصاحبة اللازمة لتحديث العمليات الإحصائية، بما في ذلك توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات المستخدمة على المستوى القُطري؛ (ج) مواكبة التطور في التكنولوجيا الحديثة والأنظمة والبرامج الجديدة في جمع البيانات ومعالجتها وتبادلها والعمل على ربط البيانات مكانياً؛ (د) تحديث التشريعات والقوانين لضمان الاستخدام الأقصى للبيانات؛ (ه) تعزيز القدرات البشرية من خلال التدريب، والتنسيق مع الأوساط الأكاديمية لتحديث المناهج بما يتماشى مع المجالات الإحصائية الجديدة والخبرة في البيانات.

جيم- الجلسة الثالثة

25- عُقدت الجلسة الثالثة برئاسة السيد الهادي السعيدي، مدير المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية. وهدفت هذه الجلسة إلى التفكير في آليات التنسيق والحوكمة الحالية لتحديث المعايير الإحصائية الدولية، ودور المنطقة ضمن هذه الآليات لوضع المعايير وتنفيذها للإحصاءات الاقتصادية، وذلك لتحسين الآليات وجعلها أكثر كفاءة وفعالية واستجابة وملاءمة.

26- قدم السيد مايكل سميديس، من مكتب الإحصاءات الأسترالي، ترتيبات الحوكمة الحالية لمعايير الإحصاءات الاقتصادية، والحاجة إلى تحسين الترتيبات لتكون أكثر مرونة واستجابة للقضايا الناشئة، وأكثر ارتباطاً عبر مختلف المواضيع، وأكثر كفاءة في التشغيل وتقديم قيمة أكبر للدول. وترتيبات الحوكمة هذه يجب أن تعتمد على مبادئ توجيهية أهمها المساءلة والتنسيق والشفافية. كذلك يُقترح أن تُعنى بترتيبات الحوكمة مجموعات خبراء حسب اختصاص كل منها، مع إسناد شروط مرجعية لكل مجموعة. أما أهم الخطوات المقبلة، فهي زيادة التعاون والتنسيق، وإنشاء شبكة من رؤساء المجموعات الحالية، بما في ذلك المجموعات العاملة في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وصندوق النقد الدولي وغيرها،

والطلب من الشبكة حل مشكلة القياس بطريقة منسقة مثل المنصات الرقمية، والشركات المتعددة الجنسيات، والاقتصاد غير الرسمي، وإيجاد آلية لتجربة واختبار النظام وأن تكون أكثر ابتكاراً.

27- وقدمت السيدة وفاء أبو الحسن، من الإسكوا، تعليقات حول العملية الإقليمية لوضع وتنفيذ المعايير في الإحصاءات الاقتصادية من خلال عدة قنوات، مثل المشاركة والرعاية من ممثلي البلدان في المجموعات الاستشارية وفِرق العمل ذات الصلة ومجموعات المدن، والمساهمة في الخطط البحثية من المنظور الإقليمي، والاتصال بالدول الأعضاء والتنسيق مع الشركاء الإقليميين. وأضافت أن الإسكوا تتابع مع مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة المشاورات العالمية بشأن معايير ومنهجيات الإحصاءات الاقتصادية التي بدأتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. كذلك، تساهم الإسكوا في المحتوى العربي وتقوم باستعراضه، وتقوم بجمع المساهمات لمعالجة قضايا محددة في المنطقة، وبمتابعة ودعم البلدان العربية في تنفيذ وتخصيص المعايير وتسهيل تبادل الخبرات والمعرفة.

28- وقدم السيد عصام السماك موجزاً عن حوكمة بشأن تحديث المعايير المحددة لصندوق النقد الدولي، مثل أدلة مؤشر أسعار المستهلك ودليل ومؤشر أسعار العقارات لدمج التطورات وتحديث المواد حول مصادر البيانات وطُرق جمعها وطُرق الحساب ذات الصلة. وتطرّق إلى عملية تحديث دليل أسعار المستهلك: المفاهيم والممارسات (دليل عملي ونظري) لتعكس التطورات الأخيرة في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ومصادر البيانات الناشئة - بيانات الماسح الضوئي وأداة استخراج البيانات الضخمة عبر المواقع الإلكترونية (web scraping). وقد استمرت المشاورات الرسمية بين الدول الأعضاء واللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبالنسبة لمؤشر أسعار العقارات السكنية، تم إطلاق مشاورات عامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وكانت مفتوحة لمجمّعي هذا المؤشر وغيرهم من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. كذلك، تمت تجربة الدليل مع العديد من البلدان.

29- وفي هذه الجلسة، ناقشت المجموعة هيكل الحوكمة الذي يضمن وجود نظام سريع الاستجابة وذات صلة؛ وآليات التنسيق والحوكمة الحالية المعتمَدة لتحديث المعايير الإحصائية الدولية؛ ودور المنطقة في إطار هذه الآليات في وضع المعايير وتنفيذها لإعداد الإحصاءات الاقتصادية. وفي ما يلي النقاط الرئيسية التي شملتها المناقشات:

(أ) أهمية المشاركة الفاعلة من جانب البلدان، وتمثيلها الجغرافي، واختيار الممثلين ذوي الخبرة ليكونوا قادرين على المساهمة في عملية تحديث المعايير الإحصائية الدولية (سواء من خلال تبادل رسمي مع مكاتب الإحصاء الوطنية، أو من خلال دليل متاح على الإنترنت للمراجعة) قبل اعتماد المنهجيات والمعايير الدولية، وذلك مراعاةً لمتطلبات المنطقة. وشددت المجموعة على ضرورة قيام المنظمات الإقليمية بتقديم المساعدة؛

(ب) تمثّل اللغة عقبة مهمة في عملية الحوكمة، خاصة وأن الترجمة في بعض الأحيان لا تتوافق تماماً مع الدليل المعَدّ باللغة الإنكليزية، وأنّ مداولات مجموعات الخبراء تجري باللغة الإنكليزية فقط؛

(ج) ضرورة بذل جهود أكبر لتمكين المنطقة من المشاركة بشكل أكثر فعالية. لقد ساهمت الإسكوا في تغطية مشاركة بعض الدول في بعض المجموعات واللجان، لكن ذلك يتوقف على الموارد المتاحة. ويُقترح الطلب من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة توسيع نطاق منصة المعرفة لتبادل التجارب بين الدول العربية؛

(د) تشكيل مجموعة من الخبراء على مستوى المنطقة العربية لإبداء الملاحظات وتقديم مساهمة قوية على المستوى الدولي. على سبيل المثال، أُنشئت في تونس وفلسطين لجنة من الإحصائيين والأكاديميين وغيرهم لتقديم المشورة.

دال- الجلسة الرابعة

30- عُقدت الجلسة الرابعة برئاسة ممثل دولة فلسطين، وركّزت على إعادة بناء الإحصاءات الاقتصادية في البلدان الخارجة من النزاعات. وبدأ رئيس الجلسة بتقديم لمحة تاريخية عن تطور الإحصاء في فلسطين منذ عام 1994، مشيراً إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كان يستفيد من الخبرات الدولية وأحدثها في ذلك الوقت. ولفت إلى أن تعداد المنشآت لعام 2017 وتطوير سجلات الأعمال الإحصائية وفرا مصدراً غنياً للبيانات الاقتصادية في فلسطين.

31- وقدم ممثل العراق مداخلة موجزة حول تاريخ الجهاز المركزي للإحصاء في العراق، متوقفاً عند صعوبات إعادة تأسيس النظام الإحصائي بعد الحرب على العراق والجهود التي بذلتها مديرية الحسابات القومية، والمنهجيات المستخدَمة لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي. وأشار إلى أن العراق سيستفيد من تجربة فلسطين في التعداد الإلكتروني للسكان والمؤسسات. وقد طلب الدعم الفني من المنظمات الدولية في ما يتعلق بجداول العرض والاستخدام، والقطاع غير الرسمي، والناتج المحلي الإجمالي حسب المحافظة، والناتج المحلي الإجمالي الفصلي. وكان يُفترض أن تشارك الجمهورية العربية السورية وليبيا في هذه الجلسة كدول تعاني من النزاعات، لكن ممثليها لم يتمكنوا من الحضور. وكانت الدول العربية التي تعاني من النزاعات قد طلبت من الإسكوا المساعدة في عدة اجتماعات سابقة لإعادة بناء نظامها الإحصائي. وقدم مندوب اليمن مداخلة حول تداعيات الحرب في تعطيل الأنشطة الإحصائية. ودعا المنظمات والدول إلى تقديم الدعم لبناء القدرات في اليمن، لإعادة بناء النظام الإحصائي الوطني باستخدام مصادر بيانات بديلة مع التدريب والمساعدة التقنية وتطوير البنى التحتية. واختُتِمت الجلسة بدعوة المنظمات والجهات المانحة إلى مساعدة اليمن والدول التي تمر بأزمات، لتضع خارطة طريق لإعادة بناء النظام الإحصائي.

32- وفي الختام، قُدِّمت التوصيات في ضوء نتائج مناقشات المجموعات والجلسة، لتلخيصها وعرضها على المشاركين. وأشار ممثل شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة إلى أن الندوة سمحت بالتركيز على الأولويات في المنطقة، وبالتحديد على عناصر معينة من مسائل السياسات ذات الأولوية، هي: التجارة الإلكترونية في إطار الرقمنة؛ والقطاع غير الرسمي، ليس فقط بالطريقة التقليدية؛ والهجرة ورأس المال البشري؛ وأهمية دور الشباب؛ وتنويع عناصر الاستدامة. واختتم رئيس الهيئة العامة للإحصاء كلامه بتقديم نصيحة بتقليص عدد مجالات العمل لمستقبل الإحصاءات الاقتصادية، وتجميع الموارد وتوفير فرص للتدريب.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- الزمان والمكان

33- نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالاشتراك مع شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، ندوة رفيعة المستوى حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في المنطقة العربية، استضافتها الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية، وذلك في الرياض، يومَي 21 و22 كانون الثاني/يناير 2020.

باء- الافتتاح

34- قدَّم منظّمو الندوة والبلد المضيف والمنسِّقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، السيدة ناتالي فوستيه، كلمات الترحيب. وافتتح الجلسة السيد كونراد بيسندورفر، رئيس الهيئة العامة للإحصاء، بتسليط الضوء على أهمية نظام الإحصاءات الاقتصادية في الإبلاغ عن بنية الاقتصاد، وذلك في ما يتعلق بما يلي: (أ) الاتجاهات العالمية، من حيث العولمة والرقمنة؛ (ب) دور كل قطاع من القطاعات، مثل الاعتماد على الطاقة؛ (ج) المستويات المختلفة في احتياجات البيانات، مثل الحاجة إلى بيانات متطورة، والحاجة إلى بناء القدرات، والحاجة إلى مزيد من التفاصيل الدقيقة.

35- ورحب السيد يوراي ريتشان، مدير شعبة الإحصاء في الإسكوا بالمشاركين، وتقدم بالشكر للمنظِّمين. وأشار إلى أهمية هذه الندوة الرفيعة المستوى، التي توفر استجابة إقليمية تعاونية في ضوء ضرورة إجراء قياس أوسع للإحصاءات الاقتصادية. والهدف من ذلك دعم وضع سياسات قائمة على الأدلة، والاستجابة بشكل أفضل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بحيث يتم تضمين مؤشرات الاقتصاد الكلي في حسابات العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى من الهدف 1 حول الفقر إلى الهدف 17 حول وسائل التنفيذ. وشدّد على ضرورة تحديد الأولويات على المستوى الإقليمي، لإجراء تحديث تدريجي لنظام الإحصاءات الاقتصادية والجمع بين مقاييس النشاط الاقتصادي والتغيُّر الديمغرافي والبيئي والاجتماعي.

36- وأدلى السيد إيفو هافينغا كلمة شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. وأشار إلى شبكة الاقتصاديين الجديدة التي تتضمن جميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، لتطوير "اقتصاديات التنمية المستدامة الجديدة "، اتجاه جديد مع نَهج متعدد الأبعاد في الاقتصاد يغطي الاقتصاد والبيئة والمجتمع في دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ولفت إلى أنّ اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة أطلقت تحديثاً لنظام الإحصاءات الاقتصادية في آذار/مارس 2019 تحت إشراف مجموعة أصدقاء الرئيس للإحصاءات الاقتصادية، وذلك برئاسة كبير الإحصائيين في هيئة إحصاء كندا وبمشاركة المجموعات الإحصائية على المستوى العالمي، للحصول على آرائهم حول المتطلبات الجديدة لتحديث مكونات نظام الإحصاءات الاقتصادية والأطر المنهجية لمعايير الإحصاء والعمليات الإحصائية والبنى التحتية.

37- ورحب السيد عارف سليمان، مدير البحوث الاقتصادية والتعلُّم المؤسسي في البنك الإسلامي للتنمية بالحضور، منوّهاً بالشراكة مع الإسكوا منذ عام 1987 وبأهمية دعم بناء القدرات الإحصائية. وأكّد على الحاجة إلى بيانات متسقة وموثوقة وفي الوقت المناسب من أجل مواءمة أنشطة تمويل التنمية التي يقوم بها البنك الإسلامي للتنمية مع التطلعات الإنمائية للبلدان الأعضاء، وذلك من خلال التحديد الصحيح للقطاعات الحاسمة ذات الأولوية

وصياغة استراتيجيات التدخلات على هذا الأساس. ومع ازدياد التعقيدات والتحديات ونمو مصادر البيانات وكميتها بشكل غير مسبوق، أصبحت الحاجة إلى استكشاف طُرق ووسائل استخدام مصادر البيانات المختلفة لتحسين جودة البيانات ضرورية ليتمكن شركاء التنمية من دعم الدول الأعضاء وتمكينها من تقديم إحصاءات أفضل على نحو مستدام.

38- وألقت السيدة ناتالي فوستيه، المنسِّقة المقيمة للأمم المتحدة في المملكة العربية السعودية، كلمةً نوهت فيها بدور تقرير التنمية البشرية كمقياس استُخدِم على مدى الثلاثين عاماً الماضية، ومشدِّدة على أنّ الانسان هو الثروة الحقيقية للدول، مما شكَّل نقطة تحولٍ في النقاش حول التنمية العالمية. وذكرت أيضاً أن قياس عدم المساواة يحتاج إلى تقييم شامل لعدم المساواة يتجاوز الدخل والثروة ويأخذ في الاعتبار عدم المساواة في مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية، مثل الصحة والتعليم والكرامة وحقوق الإنسان، والاستفادة الكاملة من التكنولوجيا وتحسين الأدوات العالمية لتناسب احتياجات المنطقة وتحسين النُظُم الحالية للقياس والتحليل.

جيم- الحضور

39- حضر الندوة أربعون مشاركاً و26 ممثلاً عن 12 دولة عضواً و14 ممثلاً عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والخبراء المستقلين.

المرفق الأول(*)

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

محمد عبدالرزاق
دائرة الإحصاءات العامة
مدير الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 00962796219244
بريد إلكتروني: mrazaq@dos.gov.jo
Mohammad.AbdelRazzaq@dos.gov.jo

الجمهورية التونسية

الياس العاصمي
المعهد الوطني للإحصاء
رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 0021671780504
بريد إلكتروني: asmi.elyes@ins.tn

الجمهورية العراقية

زياد حسين
الجهاز المركزي للإحصاء
مدير الحسابات القومية
هاتف: 009647901744224
بريد إلكتروني: ziyadtariq_hu@yahoo.com

سلطنة عُمان

خالد المظفر
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
مدير الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 0096899330511
بريد إلكتروني: kmudhafar@ncsi.gov.om

محمد السليمي
رئيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي
هاتف: 0096895555885
بريد إلكتروني: msulaimi@ncsi.gov.om

عبد الرحمن الهنائي
رئيس قسم المسوح والإحصائيات الاقتصادية
هاتف: 0096824223701
بريد إلكتروني: arahaman@ncsi.gov.om

دولة فلسطين

صالح الكفري
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
مدير الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 00970599230119
بريد إلكتروني: saleh@pcbs.gov.ps

دولة الكويت

أديان معارفي
الجهاز المركزي للإحصاء
رئيس قسم إحصاءات التجارة
بريد إلكتروني: aamarafi@csb.gov.kw
aamarafi@me.com

مريم كرم
الجهاز المركزي للإحصاء
محلل أول إحصاء

جمهوريّة مصر العربيّة

مصطفى عبدالمحسن
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
مدير الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 1224010103
بريد إلكتروني: mostafa3031960@yahoo.com

المملكة المغربية

مصطفى زفري
المندوبية السامية للتخطيط
مدير الحسابات القومية
هاتف: 00212660102237
بريد إلكتروني: m.zafri@hcp.ma

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

المملكة العربية السعودية

د. كونراد بيسندورفر
الهيئة العامة للإحصاء
بريد إلكتروني: kpesendorfer@stats.gov.sa

عبدالله الباتل
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: 00966505208457
بريد إلكتروني: aalbatil@stats.gov.sa

فوزان الفوزان
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: 00966505421080
بريد إلكتروني: falfawzan@stats.gov.sa

محمد الفراج
مدير الإحصاءات الاقتصادية
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: 00966114014138
55982 009668282
بريد إلكتروني: malfarraj@stats.gov.sa

عبد العزيز العتيق
مستشار في مكتب الرئيس
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: 00966554499099
بريد إلكتروني: a.alateeq@stats.gov.sa

عبدالله السويد
الهيئة العامة للإحصاء
بريد إلكتروني: alsowayed@stats.gov.sa

محمد سعد الدخيني
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: 00966532369933
بريد إلكتروني: msdukhainy@stats.gov.sa

أروى الشنقيطي
مركز التحليل الإحصائي ودعم القرار
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: 966118277921
بريد إلكتروني: Arwalshangiti@stats.gov.sa

أسيل المنصور
الإدارة العامة للابتكار والتطوير الاحصائي
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف: 966114014138
بريد إلكتروني: Aseel_almansour@stats.gov.sa

وزارة الاقتصاد والتخطيط
راكان عبدالعزيز الدخيل
مستشار نائب الوزير
الهيئة العامة للإحصاء
هاتف 00966558668868
بريد إلكتروني: raldukheil@mep.gov.sa

الجمهورية اليمنية

طارق المذحجي
الجهاز المركزي للإحصاء
رئيس الوحدة الفنية قسم الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 00967733699143
بريد إلكتروني: almthagi11@gmail.com

باء- المنظمات الإقليمية والدولية

المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية
الاردن

الهادي السعيدي
مدير المعهد
هاتف: 5549805-6-962
بريد إلكتروني: saidi@aitrs.org

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
سلطنة عُمان

أحمد الفريد
رئيس قسم الإحصاءات الاقتصادية
هاتف: 0096824346409
بريد إلكتروني: aalfarid@gccstat.org

البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن

سارة السلطان
اقتصادي
جوال: 00966504135758

ثراء
أوسمة مصبح
ثراء الدولية
جوال: 00966505171613
بريد إلكتروني: omusabeh@hotmail.com

صندوق النقد الدولي - مركز الشرق الأوسط الإقليمي للمساعدة الفنية - لبنان

عصام السماك
المستشار الإقليمي للحسابات القومية
هاتف: 0096171489592
بريد إلكتروني: IAlsammak@imf.org

البنك الإسلامي للتنمية

عارف سليمان
مدير البحوث الاقتصادية والتعلُّم المؤسسي (ERIL)
المملكة العربية السعودية
هاتف: 00966126466632
بريد إلكتروني: areef@isdb.org

أبو كمارا
البنك الإسلامي للتنمية
شعبة البحوث والإحصاءات الاقتصادية الإحصائية
هاتف: 00966126466631
بريد إلكتروني: ACamara@isdb.org

مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة
المملكة العربية السعودية

ناتالي فوستيه
المنسق المقيم للأمم المتحدة
هاتف: (966+) 11 488-5301 ext. 302
جوال: (966+) 504441616
بريد إلكتروني: fustier@un.org
nathalie.fustier@one.un.org

جيم- منظمات الأمم المتحدة

مفوضية شؤون اللاجئين
التمثيل الإقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي
الرياض - المملكة العربية السعودية

أحمد محسن
نائب الممثل الإقليمي
بريد إلكتروني: mohsen@unhcr.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
محمد مضوي
نائب الممثل المقيم
جوال: 00966552651763
بريد إلكتروني: Mohammedsiddig.Mudawi@undp.org

ياسين حسن ياسين
رئيس فريق أنظمة الحكم والإدارة
هاتف: 00966504275478
بريد إلكتروني: Yassin.yassin@undp.org

جود السحيباني
مساعد برامج
هاتف: 00966531565655

شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة
الولايات المتحدة الأمريكية

إيفو هافينغا
مساعد مدير
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
هاتف: 0012129634859
بريد إلكتروني: havinga@un.org

مايكل سميديس
المستشار الإقليمي للحسابات القومية
مكتب الإحصاءات الأسترالي
هاتف: 0019173673782
بريد إلكتروني: michael.smedes@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

يوراي ريتشان
مدير شعبة الإحصاء
هاتف: 009611978351
بريد إلكتروني: riecan@un.org

محمد المختار الحسن
مدير شعبة التنمية الاقتصادية والتكامل
هاتف: 009611978438
بريد إلكتروني: elhacene@un.org

وفاء أبو الحسن
رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية
قسم الإحصاء
هاتف: 009611978353
بريد إلكتروني: aboulhosn@un.org

عمر هاكوز
مستشار إقليمي للحسابات القومية
قسم الإحصاء
هاتف: 009611978342
بريد إلكتروني: hakouzo@un.org

ماجد سكيني
إحصائي، قسم الإحصاء
هاتف: 009611978362
بريد إلكتروني: skaini@un.org

وسيم حمود
مساعد إحصاء، قسم الإحصاء
هاتف: 009611978349
بريد إلكتروني: hammoudw@un.org

روي ضومط
مساعد إحصاء، قسم الإحصاء
هاتف: 009611978368
بريد إلكتروني: doumit@un.org

المرفق الثاني

نتائج الاستبيان

استطلاع الإسكوا حول مستقبل الإحصاءات الاقتصادية في الدول العربية

السؤال 1- حدَّدت مجموعة أصدقاء الرئيس عدة مجالات ذات أولوية لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية. وتشمل هذه: الرقمنة، والعولمة، والرفاه الاقتصادي، وعدم المساواة الاقتصادية، والاستدامة، وتغيُّر المناخ، والأصول غير الملموسة، والإنتاج المنزلي، ورأس المال البشري والقطاع غير الرسمي.

تم الإقرار بأن معظم مجالات الأولوية هذه تتم معالجتها حالياً من خلال مبادرات عالمية.

بالإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، هل هناك فجوات/قضايا ذات امتداد عالمي تحتاج إلى معالجة؟

6 نعم.

1 لا جواب.

5 اقتراحات تتعلق بالفجوات/القضايا:

المعالجات المستخدَمة لتقدير النشاط الاقتصادي في المناطق ما بعد الصراع.
تحيين نظام المحاسبة الوطنية لسنة 2008 أخذاً بعين الاعتبار الأبحاث المتطورة وتطوير المؤشرات المرتبطة بالبيئة.
نقترح إضافة موضوع مصادر بيانات إحصاءات الاستثمار الاجنبي.
الإحصاءات الجهوية والإقليمية/عدم المساواة الاجتماعية/المنافسة.
القدرة التنافسية، إحصاءات سلسلة القيمة.

السؤال 2- يُطلب من المكاتب الإحصائية الوطنية أيضاً إجراء تحوُّل مؤسسي كبير، بما في ذلك زيادة استخدام مصادر البيانات الجديدة، وتحسين التوقيت، ومعالجة مشكلات الدقة، وتقديم طُرق وعمليات جديدة لربط البيانات، والقيام بتحليل أكثر تفصيلاً بشأن التأثير الاجتماعي والبيئي للنشاط الاقتصادي، ومتابعة أدوار جديدة كأمناء بيانات لاستخدام البيانات الإدارية والكبيرة. هناك العديد من المبادرات العالمية (مثل عمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن مشاركة البيانات، وعمل يوروستات بشأن السجلات العالمية، والمجموعة الرفيعة المستوى المعنية بالتحديث) التي تجري حالياً لدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في تحوُّلها. هل هناك حاجة إلى مبادرات عالمية إضافية يمكن أن تدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في تحوُّلها؟

2 مبادرات عالمية إضافية.

1 لا جواب

9 نعم، هناك حاجة إلى مبادرات عالمية إضافية، على النحو التالي:

تدريب الكوادر الإحصائية في مختلف المجالات والانتقال من مرحلة الجمع الورقي للبيانات إلى المرحلة الإلكترونية.
عصرنة ورقمنة مراحل إنتاج المعلومات الإحصائية وتقوية القدرات لمساعدة الدول على وضع القوانين الإحصائية.

نقترح مبادرة لتقييم أثر الاستراتيجيات الوطنية للتطوير الإحصائي في التحوُّل المؤسسي لأجهزه الإحصاء داخل الدول بعد انتهاء مدة تنفيذها وقبل البدء في إعداد الاستراتيجية التالية، مع زيادة تفعيل المشاركة في المبادرات المذكورة لتحقيق أقصى استفادة يمكن استخدامها في تطوير الإحصاءات الاقتصادية.

إصدار القانون الإحصائي/تكوين المجلس الوطني للإحصاء لتنظيم وتنسيق العمل الإحصائي.

هناك حاجة لتحسين عملية الربط وبناء القدرات في مجال السجلات الإدارية.

العمل على الدعم الرسمي للتنمية.

نعم، هناك حاجة إلى مبادرات إضافية يمكن أن تدعم مكاتب الإحصاء الوطنية في تحوُّلِها وفي جهودها لبناء قدراتها.

(1) مبادرة نبض الشوارع "Street Pulse Initiative"؛ (2) مبادرات فجوات البيانات في البلدان الناشئة "Data Gaps Initiatives in Emerging Countries".

السؤال 3- تطور نظام الإحصاءات الاقتصادية (الذي يشمل العديد من المؤسسات واللجان وترتيبات الإدارة الأخرى) إلى حدٍ ما بمرور الوقت، مسترشداً بمبادئ مشترَكة تهدف إلى تقديم مجموعة كاملة ومتماسكة من البيانات حول الاقتصاد. هل هناك حاجة إلى إعادة النظر في هيكل الحوكمة الداعم لأطر المحاسبة الاقتصادية الكلية الرئيسية (الحسابات القومية، ميزان المدفوعات، الإدارة المالية العامة، نظام المحاسبة البيئية)؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل يمكنك تقديم اقتراحات بشأن كيفية جعل هيكل الحوكمة أكثر كفاءة وفعالية؟

1 لا حاجة.

1 لا جواب.

9 إجابات: هناك حاجة إلى إعادة النظر في هيكل الحوكمة.

التوعية بأهمية الحوكمة في الحد من الفساد وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية وبناء الثقة بين المواطن والجهاز الإحصائي.

دراسة قانون الإحصاء وتحديثه وتفعيله.

تحسين حوكمة منظومة الإحصاء الوطنية من أجل تدعيم أسس التنمية المستدامة.

التوجيه بتبني الدول لإصدار تعاميم تتعلق بالالتزام بالشفافية عند جمع وإعداد ونشر البيانات.

لجعل هيكل الحوكمة أكثر كفاءة وفعالية، يُقترح توصية الدول بتشكيل لجنة وطنية عليا تحت إشراف صانعي القرار للعمل على التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية وتفعيل دور اللجان المشكَّلة، وذلك لتطبيق وتوحيد المفاهيم والأدلة وتطبيق أطر المحاسبة الاقتصادية والكلية وذلك نظراً لتنوع الجهات المسؤولة عن إحصاءات الاقتصاد الكلي.

رقمنة الهياكل الحكومية/توقيع مذكرات تفاهم/تكوين لجان خبراء مشتركة.

النطاق الوطني الفرعي والشركات الصغيرة والمتوسطة.

(1) بناء قدرات الشركاء والتنسيق بين جميع مصادر البيانات. (2) تحسين البنية التحتية لتبادل البيانات. (3) تعديل الإطار القانوني ليكون مُلزماً لتبادل البيانات.

أن يكون النطاق على مستوى المحافظات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

(1) بناء قدرات الشركاء والتنسيق بين جميع مصادر البيانات. (2) تحسين البنية التحتية لتبادل البيانات. (3) تعديل الإطار القانوني ليكون مُلزماً لتبادل البيانات.

النطاق دون الوطني والشركات الصغيرة والمتوسطة

السؤال 4- تركز معظم الإعدادات الحالية على دعم إنتاج بيانات الاقتصاد الكلي بينما يطلب المستخدمون بشكل متزايد رؤىً أكثر تفصيلاً.

بالنظر إلى تزايد توافر البيانات المصنفة والتفصيلية وعدم تحمُّل التحديات المتعلقة بالوصول إلى البيانات الجزئية، كيف يمكن تعزيز الآليات الحالية أو تكييفها لتلبية هذه الاحتياجات، أو هل هناك حاجة إلى آليات جديدة؟

11 من المجيبين وافقوا على أهمية تلبية احتياجات المستخدمين مع الحفاظ على سرية البيانات. واقترح المستجيبون ما يلي:

تطبيق موازنة البرامج والأداء بالنسبة للبيانات المالية وتطبيق نظام الحسابات القومية 2008.

من الممكن تطوير الأنظمة المحوسبة للوصول إلى بيانات أكثر فاعلية بالنسبة لمستخدمي البيانات.

ضرورة تعزيز آليات التنسيق بين مختلف المنتجين لبرمجة عمليات إنتاج المعطيات الضرورية والملائمة لحاجيات المستعملين.

التوجيه بالتذكير باستكمال كافة التوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية 2008.

(1) نوصي بقيام الأجهزة الإحصائية بزيادة إتاحة نسبة من البيانات المؤهلة للاستخدام العام على مستوى وحدات العد سواء الأسر أو المنشآت لمستخدمي البيانات كبند من إجراءات النشر (2) تعزيز الآليات الحالية والتي تتمثل في إضافة عدد من البيانات التفصيلية ضمن المعيار الخاص لنشر البيانات.

العمل على التنسيق بين توافر البيانات المصنفة والتفصيلية مع احترام القانون الإحصائي باستعمال تقنيات إخفاء الهوية.

الاحتياج إلى البدء في البحث عن أدوات مبتكرة جديدة واستخدام الذكاء الاصطناعي.

يمكن تعزيز الآليات الحالية من خلال المزيد من بناء القدرات، وتطوير أدوات السياسات للدول الأعضاء.

السؤال 5- غالباً ما يتم تصوير نظام الإحصاءات الاقتصادية على أنه رد فعل وبطيء في التكيُّف.

هل توافق؟ إذا كان الأمر كذلك، فهل هناك حاجة إلى ترتيبات مؤسسية جديدة لجعلها أكثر استجابة للتغييرات في احتياجات المستخدم والسياسة؟

1 لا جواب.

وافق 11 من المجيبين على أن الترتيبات الجديدة ضرورية، وأشار 9 إلى ما يلي:

تهيئة متطلبات إعداد الناتج المحلي الإجمالي على مستوى شهري وعلى مستوى المحافظات وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات المالية العامة.

الحاجة إلى تنظيم ورشة وإصدار مؤشرات سريعة أكثر شمولاً عن الاقتصاد.

وضع برنامج منسق للإحصاءات المتكاملة يركز على تجاوز المشاكل الوطنية التي تعترض إعداد حسابات الاقتصاد الكلي.

نوافق الى حدٍ ما، ولكن الأمر يرتبط بالإمكانيات المتوفرة لدى الأجهزة الإحصائية الوطنية.

نوصي بإنشاء وحدات داخل الأجهزة الإحصائية تكون مسؤولة عن رصد كافة التغييرات والتطورات الاقتصادية على مستوى الدولة والعالم وتوصيف هذه التغييرات بشكل فني وتفصيلي كامل، بالإضافة إلى إجراء التحليل الاقتصادي المتعمق للإحصاءات الاقتصادية بشكل دوري وإتاحة هذه التحليلات الاقتصادية إلى المستخدمين ومتخذي القرار، بالإضافة إلى توفير المؤشرات قصيرة الأجل لكافة الأنشطة الاقتصادية.

تحقيق الاستقلالية والشفافية.

إبرام مذكرات تفاهم بين الكيانات، وتطبيق التبادل الآلي للبيانات.

تحقيق مزيد من الاستقلال وتوفير المزيد من الموارد للمكاتب الإحصائية.

نعم موافق! يمكن القيام بذلك من خلال تطوير البنية التحتية التي ستكون قادرة على مراقبة التغييرات في وقت واحد، بالإضافة إلى بناء نظام متكامل لمراقبة حركة الاقتصاد في وقت واحد من خلال بناء مؤشرات في الوقت المناسب/في وقت واحد.

السؤال 6- أخيراً، هناك ابتكار وتجربة هامان للأساليب والعمليات الجديدة التي تحدث خارج نطاقات وكالات الإحصاء الرسمية، على سبيل المثال في الأوساط الأكاديمية.

هل تحتاج المنظمات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية إلى تسريع وتيرة الابتكار ودرجة التجريب؟

1 ربما.

1 لا إجابة.

10 ردود: نعم، 8 منها أضيف إليها ما يلي:

مواءمة وتبادل الخبرات بين الأجهزة الإحصائية والأوساط الأكاديمية.

الحاجة إلى زيادة التنسيق والترتيب مع هذه المؤسسات، مثلاً: المساعدة في تجهيز منهج (مادة) للحسابات القومية، مساعدة مراكز الأبحاث للإحصاء في تنقيح بيانات الإحصاءات الاقتصادية.

نعم، الابتكار والتجريب عاملان كفيلان بتعزيز جودة المعطيات وملاءمتها مع حاجات المستعملين.

نرى تشجيع عمليات الابتكار والتجريب قدر الإمكان من خلال التنسيق والتعاون الوثيق مع هذه الأوساط الأكاديمية.

نعم، تحتاج المنظمات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية إلى تسريع وتيرة الابتكار والاستفادة من أبحاث الأكاديميين، ولكن بما يتناسب مع مبادئ الإحصاءات الرسمية.

يجب أن تعمل المنظمات الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية على التأقلم مع المتطلبات الجديدة للمستعملين مع تسريع وتيرة الابتكار وتبسيط المعلومة/التحفيز على العمل المشترك مع الأوساط الأكاديمية.

نعم، ولكن بتمويل إضافي من المانحين.

نعم، نقترح ما يلي: إنشاء وتوفير مركز دولي مدعوم دولياً أيضاً. ويجب أن تكون مدخلات هذا المركز من خلال الابتكارات وتجريبها، وكذلك تنظيم مؤتمر لعرض النتائج واستنتاجات التجريب. أيضاً، يجب أن يكون مستداماً ومدعوماً من قِبل البرنامج الإحصائي، من أجل إضفاء الطابع المؤسسي والتنظيم والرعاية وتشجيع البلدان على الابتكار بالإضافة إلى تقديم جوائز سنوية تحفيزية.

السؤال 7- بين الأولويات الإقليمية الناشئة صعوبة الحفاظ على نظام إحصائي وإعادة بنائه أثناء الحروب وما بعد الحرب والاحتلال والصراعات. إذا كان بلدك واحداً، كيف تعامل مكتبك مع عملية إعادة بناء الإحصاءات الاقتصادية في مجمل جهود إعادة الإعمار؟

3 دول اعتبرت هذا السؤال ذا صلة ببلدها، وقدمت الإجابات أدناه:

تم تعديل الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للمحافظات التي تعرضت لاحتلال داعش من خلال تعديل ناتج بعض الأنشطة كالزراعة، الصناعة التحويلية، البناء والتشييد، من خلال الاعتماد على عدد السكان الذين لم يغادروا تلك المحافظات ونسب المحاصيل التي تنتجها تلك المحافظات وغيرها من المؤشرات.

التركيز على الجوانب المهمة، والمناطق التي يمكن الوصول إليها، واستخدم التقنيات الجديدة للوصول/التقدير.

تتمتع دولة فلسطين بخبرة طويلة في بناء نظام خاص بها من الصفر، ومواجهة جميع التحديات في ظل الاحتلال والتي يمكن تشاركها مع الآخرين.